سالم عوض حيدرة

« كل غشيم وراه عاقل»

■،،، لقد اقدمت مبادرة فخامة الأخ الرئيس كل متطلباتكم وحملت في طياتها أورع المعاني البطولية وأروع قدوة يقتدي بها كل من يحب وطنه وأهله وقد أضاف إلى سجله المشرف أروع وأنصع الصفحات القائد يتمتع بهذا الحس الوطني ورجاحة العقل و كياسة الحكيم وفطنة السياسي اللحنك و أثبت الكل من لديه حس وانتماء وطني أن اليمن فوق الحزب، فوق الفرد، فوق الأفراد هكذا هم عقلاء القوم في الشدائد وعلى الطرف الآخر أن يفهم الرسالة بالبابة الفطين وأن يتعاطى مع خطوات العقلاء بعقلانية.

ماذا جرى؟ يا أبناء اليمن أنتم من شهد لكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحكمة.

الشعب اليمني ينتظر منكم الخطوات الإيجابية والتفاعل الجاد مع مبادرة قدمت لكم كل ما طالبتم به فأرجو كل الرجاء من كل العقلاء أن لا يقرأوا الرسالة خطأ لأن هذه كارثة بكل المقاييس فلا مجال للمماحكة ولا مجال للتسويف ولا مجال لرفع السقف المطلبي ويجب أن نضع مصلحة الوطن فوق مصلحة الحزب والأفراد، والمؤامرات تحيط بنا من كل الإتجاهات واليمن نحن أبناؤها ولها حق علينا ونحن من نعرف خصوصيتها ليس أي قطر آخر يا أبناء اليمن .. يجب أن لا ننخدع بزيف الإعلام المضلل والموجه والمشحون بالعداء لهذه الأمة ولخدمة أسياده «بدليل الفيتو» الأمريكي المتخذ مساء ١٨ /٢/٢٠١١م و ذلك لعدم إدانة الكيان الصهيوني لعملية الإستيطان فقط والذي أيدته ١٤ دولة في مجلس الأمن الدولي» هل هناك وعظ أكثر من هذا، هناك نية مبيتة من قبل أعداء الأمة لا تخفى على أحد للعمل دون هوادة لتمزيق ما تبقى من هذا الجسد العربي المنهك فوق هذا لا يراد لهذا الجسد أن يستعيد نشاطه ويسترد دوره مستخدمين كل الوسائل لبلوغ غاياتهم الدنيئة و إعلامهم المسلط علينا ليل نهار يشعل ويؤجج نيران الفتن والتمزيق فهل من يدرك هذا أيها العقلاء إنهم يختلقون كل يوم وكل لحظة سهماً من أسهم الشيطان مستغلين واقعنا الذي نعيشه تارة مذكرات فلان وأخرى كتاب علان وحديثاً موقع ويكيليكس والفيس بوك وتويتر وياما سنسمع ونشوف إذا ظللنا على هذه الحالة محلك سر، ولكن عزاءنا في كل ذي لب فاهم نحن عرب لا ننساق وراء هذه الخدائع ولا نجر أوطاننا إلى الهلاك «وكل غشيم وراه عاقل» فلا نترك الحبل على الغارب العديمي التجربة حتى يغرف الكل في بحر الهلاك لا سمح الله والتجارب أمام أعيننا يجب أن نفهم ماذا نريد لا ما يراد لنا إن مخطط أعداء الأمة ينفذ على قدم وساق لتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ وخيوط المؤامرة واضحة كل الوضوح علينا أن نفيق وأن لا نعبث بوطننا ومكتسبات ثورتنا ووحدتنا وسلمنا الاجتماعي والعبر كثيرة هل كل هذا عفوي بالطبع لا وألف لا فبالله نسألكم وباسم الضمير الوطني والإنساني أن نترك لصوت العقل فسحة كبيرة لاحتواء هذه الاختلالات الحاصلة وأن نوصد أبواب الشر والخراب ونسمع لكل صوت عقلاني من ضمير يمني مخلص حفظ الله وطننا من كل مكروه وهدانا الله إلى سواء السبيل والله وراء كل قصد.

يكفي ضحكاً على الذقون

عبدالفتاح المنتصر

●،،، الآن اتضحت الرؤية للجميع، وتجلت الحقيقة للشعب اليمني الوفي من هو مع الوطن ومن هو مع مصالحه الشخصية والحزبية، فلم يعد هناك شك أو لبس لدى الشعب اليمني فالأمر واضح وضوح الشمس في وسط النهار للرجال والنساء للشيوخ والشباب والأطفال.

اليوم حصص الحق وتجلت الحقيقة فسجل يا تاريخ وفضح من تشدق بالوطنية وحب الوطن وأبطن حقده ولؤمه الدفين وانتقامه الشرير من أبناء وطنه وشعبه. لا لا شيء ولكن لأنه لم يعطيه صوته وثقته عبر صناديق الاقتراع سواء في الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات الرآسية والمحلية.

فالشعب اليمني العظيم ومن خلال التجربة الديمقراطية الوليدة في يمننا الحبيب والتي خاض مضمارها خلال السنوات القليلة الماضية. أكسبته خلفية ثقافية ديمقراطية ساعدته في قراءة الواقع وولدت لديه فن التعامل مع القوى السياسية والمنظمات المدنية واستطاع اختيار قيادته الوطنية القادرة على قيادة اليمن والنهوض به نحو آفاق المستقبل الزاهر على ضوء تلك القراءة التي بنى عليها هذا الاختيار. ونجم عنها خسارة المشترك المتتالية في صناديق الاقتراع.

هذه الخسارة الفادحة التي مني بها المشترك وعرته أمام العالم وولدت لديه مرارة الهزيمة وحب المعرفة.

وبدأ أعداء اليمن والحاقدين على الشعب والوطن بإشعال الفتن وفتح جبهات متعددة في أرجاء الوطن. بهدف إعاقة التنمية في شتى المجالات وإشغال الدولة في تلك الفتن. فالحوثيون فجروا الحرب ضد الدولة في صعدة والحراك تمرد في بعض مديريات المحافظات الجنوبية مطالباً بالانفصال.

وظل المشترك يرتقب يوم الانتقام ولم يحدد موقفه بصراحة، رسمياً من تلك الفتن فقط اكتفى ببث سمومه عبر قواعده وتشكيكه في قدرات النظام في إدارة البلاد.

وتعاملت قيادة البلاد مع تلك الفتن بحكمة وسعت صدر ودعت الجميع للحوار فالوطن وطن الجميع ويسع الجميع ولكن « لا حياة لمن تنادي».

وجاء موعد الانتخابات النيابية يا من شككتم بعدم قدرة حكومة المؤتمر على إدارة البلاد فهذه فرصتكم لتغييرها عبر صناديق الاقتراع. فطالبتهم بالتمديد لماذا؟! لعدم الثقة بالنفس ومعرفتكم بحقيقة حجمكم الفعلي وافلاسكم الشعبي!!

الشعب فاهم ويدرك ذلك ثم أتى الوعد الثاني فلماذا طالبتهم بالتمديد مرة أخرى؟! ألم تقولوا أن الحكومة فاشلة والفساد موجود؟!

الفرصة أماكم !! لماذا لا تسارعون للإصلاح والتغير عبر الصندوق واستلام السلطة التشريعية وتكوين شرعية كما نص عليها الدستور؟؟!

الحقيقة واضحة فعيب ثم عيب الضحك على الذقون والنوايا الخبيثة المبيتة ضد وطنكم وشعبكم لا محالة ستنقلب ضدكم... » وسينقلب السحر على الساحر» فالشعب بأسره وبكل شرائحه وفئاته وأطيافه ومعه كل الحكماء والخيرين والوطنين الحقيقيين الصادقين الذين لا يتشدقون بالوطنية سيقفون بوجهكم ويدافعون ببسالة وشجاعة ليس لها نظير، على وطنهم ومنجزاته وممتلكاته ووحدته وشعبه. لاسيما بعد أن قدم لكم حكيم اليمن وقائده كل التنازلات ووافق على حزمة من الإصلاحات التي طالما عزفتم على أوتارها مدغدغين بها عاطفة الشعب العظيم فهاهي اليوم تتحقق ويطالبكم الزعيم والقائد الحكيم للحوار العلني أمام العالم بأسره وهو من سيرعى هذا الحوار بصفته رئيس اليمن لا رئيس المؤتمر. فلم يزديكم ذلك إلا غطرسة وكبراً وغروراً.

أي خير ينتظر منكم » وأين الخير من وجه الغراب» وماذا عسى أنتم فاعلون بعد أن ظل علماؤنا الأجلاء يترددون عليكم وعلى رأسهم عالم الأمة فضيلة الشيخ الجليل عبدالمجيد الزنداني ورفاقه الكرام من العلماء والمشائخ. يعرضون عليكم مبادرة الرئيس واحتواء الأزمة التي تجتاح الوطن العربي بفيروسها المسعور التي سينكشف مصدرها ونوعها وهدفها في القريب العاجل.

ولقد جاءكم العلماء من أجل ردع الصدع وصلاح ذات البين وخمد الفتن التي ستعصف بالبلاد مع ما سيرتب عليها من إزهاق للأرواح وتدمير للممتلكات العامة والخاصة وإشاعة الخراب.

جاؤكم يحملون مبادرة رئيس الجمهورية المكونة من ثمان نقاط وهي:

١- سحب قانون الانتخابات والاستفتاء وإعادته إلى مجلس النواب لإقراره بالتوافق.

٢- سحب مشروع التعديلات الدستورية المنظور حالياً أمام مجلس النواب وتشكيل لجنة وطنية لإجراء التعديلات الدستورية بالتوافق بين القوى السياسية.

٣- تشكيل حكومة وطنية بالتوافق.

٤- إحالة الفاسدين إلى القضاء بسرعة - وسرعة البت بقضايا الفساد المنظورة أمام القضاء.

٥- إطلاق أي سجين ما لم تثبت إدانته أولم تكن له قضايا منظورة أمام القضاء.

٦- يتم اختيار خمسة قضاة يقوم كل طرف باختيار اثنين منهم والخامس يتم اختياره من لجنة العلماء المرجعية أو بتوافق بين القضاة الأربعة وذلك للفصل بالنزاع القائم بين أطراف العمل السياسي.

٧- إيقاف الحملات الإعلامية والمهاترات والتحريض وذلك بما يهيء الأجواء لإنجاح الحوار الوطني.

٨- إيقاف المظاهرات والاعتصامات بما يكفل إزالة أعمال الفوضى والتخريب والاحتقان في الشارع لأي غرض كان.

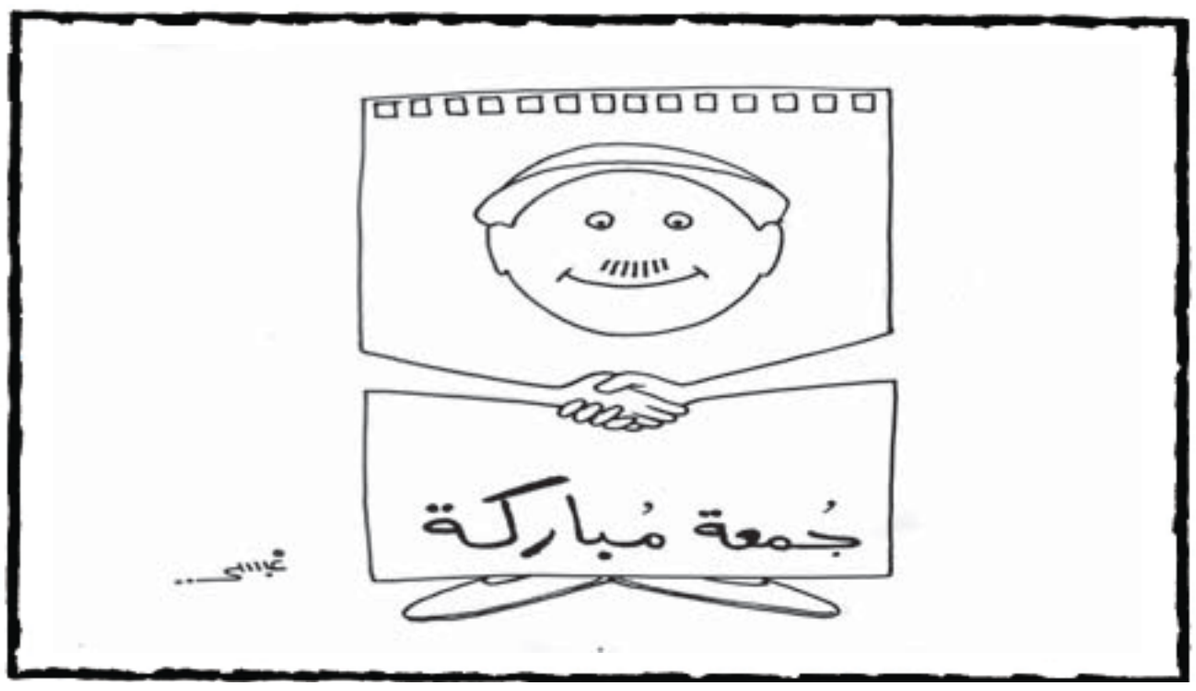

إلى أمانة العاصمة .. مع التحية والاحترام

أحمد عبدربه علوي

إن تطبيق القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها مهما كانت مخففة العقوبة، يكون أجدى وأردع من سنّ قوانين ولوائح وقرارات جديدة تشدد فيها العقوبات ولا تنفّذ أو تُنفّذ بمكيالين وبصورة انتقائية، فمنذ عدة سنوات قليلة صدرت التعليمات والقرارات بنقل أسواق بيع القات والخضروات والفواكه والكثير من أسواق البيع بالتجزئة من شارع ٢٠ المتفرع من شارع هائل في مديرية معين إلى موقف خُصص للأسواق المحلية بدلاً من الشارع الذي لم تعد السيارات أو المشاه تستطيع السير فيه إلا بصعوبة بالغة، إلا أن تلك التعليمات تنفّذ ليوم واحد ومن ثم عودة الباعة إلى الشارع ضاربين بتلك القرارات أو التعليمات عرض الحائط مما أساء إلى منظر الشارع وجلب أكوام القمامة وغيرها.

لذا نطالب من الجهات المعنية وخاصة أمين العاصمة وسلطة المرور توجيه التعليمات المشددة بضرورة التزام التقيد بالتعليمات السابقة واللاحقة ونقل هؤلاء الباعة إلى خلف الشارع من الجهة الغربية ومن يخالف تلك التعليمات تتخذ ضده الإجراءات الرادعة بدون هوادة.

كما استطاع بعض سائقي فرزة المذبح أن ينشئوا محطة لوقوف سيارات الأجرة في نفس الشارع مما أدى إلى أن يكون هذا الشارع (مخلطية) من جميع الأنواع جلبوا الإزعاج ومضايقة السكان والمارة وجعل الشارع يسوده الارتباك واختناق حركة المرور لانتشار وقوف سيارات الأجرة لمن هبّ ودبّ المخالفة بصورة عشوائية على جانبي الشارع حتى ليخيل للرائي أن بياعة القات وغيرهم ووقوف تلك السيارات قد نُقلت جميعها إلى هذا الشارع.

وإذا حدثت بعض المداهمات المعلومة مسبقاً يهرب البياعة والسائقون إلى الحواري والأزقة المحيطة بشارع ٢٠ ثم تعود «حليمة لعادتها القديمة» بعد انتهاء الغارة السلمية.. وإذا كانت أمانة العاصمة قد قامت بتطوير بعض المناطق العشوائية وتحويلها إلى مناطق حضرية جاذبة في الكثير من مناطق العاصمة.. فإننا نهيب بالمسئولين الاهتمام بالمنطقة أو البقعة الواقعة خلف شارع ٢٠ من الجهة الغربية علة مساحة كبيرة جداً بالإمكان الاستفادة منها لهذا الغرض.. فإننا نرجوا من المسئولين بالأمانة حُسن استغلال هذا المكان بتحويله إلى أن يصبح سوقاً شعبياً لكل البياعين الموجودين حالياً في شارع ٢٠ المتفرع من شارع هائل وجعله منطقة حضارية تضم أيضاً تجمعات تجارية وأماكن انتظار سيارات تدرّ دخلاً للأمانة وتفتح أبواب الرزق والعمل للشباب وغيرهم.. ولا جاكم شر!!

الزيادة في الأجور والزيادة التصاعدية في الأسعار والإيجارات..!!

عبد الرحمن سيف إسماعيل

هلل وكبر جميع موظفي الدولة ومن مختلف الشرائح والثقافات الوطنية، بالتوجيهات الرئاسية الخاصة بإطلاق العلاوات والمستحقات المحتجزة منذ سنوات بما فيها المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور، وهذا دليل قاطع على ما وصل إليه الموظف من البؤس والقهر والحرمان.

فمن حق الموظف وأي موظف أن يحصل على زيادة دورية في مرتباته بموجب القانون واللائحة، وهذا استحقاق قانوني لا يحتاج إلى توجيهات رئاسية أو حكومية إذا أدركت المؤسسات اختصاصاتها وواجباتها القانونية والدستورية ولكن الإجراءات والتعقيدات التي يعيشها الموظف الذي لا حول له ولا قوة إلى جانب حالة الضعف والترهل والرقابة التي تعيشها الأجهزة الحكومية خلقت وضعاً إدارياً مزرياً وروتينا إداريا قاتلا للتنوع والإبداع، وكذا تعقيدات اقتصادية ومعيشية بالغة التعقيد.

وعلى الرغم من حالة الابتهاج والفرح الذي يبديه الموظف كلما شعر بأن هنالك مبلغاً ما سيضاف إلى راتبه حتى وإن كانت هذه الزيادة لا تتجاوز الألف ريال، وهي العلاوة التي ينبغي أن يحصل عليها الموظف تلقائياً في الظروف الاعتيادية ومع هذا فهو يشعر بالغصة والألم مع كل زيادة معلنة مع راتبه.

لأن الضجيج المفتعل الذي يرافق أي استحقاق قانوني للموظف، وما يرافقه من تصريحات وضجيج إعلامي. يرافقه أيضاً زيادة غير منظمة وغير مرتبة في الأسعار والإيجارات.

وكذا في تعريفات المياه والكهرباء وزيادة في الرسوم الضريبية المجحفة. وعلى مستوى الخدمات المختلفة بما فيها تلك الخدمات التي لم يلتمس المواطن أي أثر لها.

وعلى سبيل المثال استعاد الموظف المغلوب على أمره في الشهر الماضي بضعة مئات على راتبه، نظراً لإقرار الدولة لقانون الضرائب الجديد، وبالمقابل خسر الموظف معها الآلاف.. فالزيادة التي أعلن عنها أخذت وبطرق ووسائل مختلفة وعلى وجه الخصوص الزيادة التي استحدثت على أسعار المواد الغذائية وعلى أكثر من ثلاثين سلعة مضطر المستهلك إلى شرائها يومياً، بالإضافة إلى الزيادة الضريبية التي طرأت على أسعار كروت الاتصالات، وبعض السلع الأخرى وغيرها لصالح المجالس المحلية التي ضاعفت من معاناة الناس، وأصبحت عبئاً ثقيلاً عليهم، وترهق كواهلهم.

فالملاليم التي حصل عليها الموظف، مقابل زيادة غير منظمة لأسعار المواد الغذائية وزيادة أسعار البترول والغاز وغيرها.

وهناك زيادة غير عاقلة وغير موضوعية في إيجارات المنازل والدكاكين وغيرها من العقارات.

وهذه الزيادة يحكمها المؤجر أي المالك وليس القانون.. فالمؤجر هو الذي يحدد الإيجار الذي يراه هو وفي أي وقت دون مراعاة لمشاعر المستهلك ودخله وقد تصل الزيادة المطلوبة في الإيجارات إلى ما يعادل ٩٠٪ من راتبه، أو راتبه بالكامل.

وتفوق أيضاً الدخل المادي لأصحاب المحلات التجارية الصغيرة، وفي حالة الاختلاف تلزمك الأجهزة الرسمية المعنية باحترام إرادة المالك وتركك المنزل.. بينما الموضوع هنا يتطلب تدخل الأجهزة الإدارية الرسمية بما يضمن حماية المؤجر، وتحقيق العدالة والإنصاف للطرفين.

فالقوانين الدولية ومصنفات الأمم المتحدة تنص على أهمية أن لا تزيد الإيجارات على ١٥٪ من راتب الموظف، باعتبار أن هذه النسبة ستحقق للموظف استقرارا ماديا، واجتماعيا ونفسيا وستمكنه من التوازن المنطقي بين دخله المادي وإشباع حاجاته المادية والمعيشية.

وبالمثل تعرفة المياه والكهرباء ترهق كاهل المواطن وتفوق قدراته المادية وهاتان الخدمتان، وكذا خدمة الاتصالات لا يتوفر فيها الجودة والكفاءة.

والمستهلك لا يستهلك من طاقة هذه الخدمات ٢٥٪ ويغطي الطاقة المتبقية على حساب قوت أطفاله.

فمؤسسة المياه تضخ أسبوعياً من الماء حاجة المواطن ليومين فقط، ويضطر المستهلك لشراء حاجاته الأخرى وبالمثل مؤسسات الكهرباء والاتصالات وغيرهما من المؤسسات ذات الارتباط الوثيق بالمواطن.

إذاً العملية تتطلب تنظيما وأن تضطلع الأجهزة الحكومية بدورها القانوني والدستوري في خدمة المواطن.

فالموظف لم يعد هدفه هو الحصول على زيادة في المرتب، وإنما يريد إجراءات وضوابط تحفظ له كرامته وتوازنا بين استهلاكه من الماء والكهرباء والاتصالات وبين دخله المادي الشهري.

والعلاوات واستراتيجية الأجور وبالطريقة التي تتم لم تعد هي المطلب الأساسي للموظف وإنما يتطلب الأمر دراسة موضوعية للأجور وتحريكها بصورة مستمرة وبما يتناسب وحركة الأسعار الأساسية.. كما ينبغي أن يحصل الموظف من داخل مؤسسته على استحقاقات مالية مستمرة ومنح الحوافز الشهرية والمكافآت مقابل إنجاز الأعمال الإضافية المستمرة.. وهذه العملية سيترتب عليها استقرار نفسي واجتماعي وتحسن في العمل وإبداع في الوظيفة وغيره.